اعتراضات الكونغرس تتوسع ضد النووي السعودي



وبحسب تقرير نشره موقع «ليغيس1»، تشهد أروقة الكونغرس ثلاثة تحركات تشريعية تستهدف منع تنفيذ الاتفاق أو رفضه، على خلفية عدم إلزام الرياض بالتخلي عن تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي المستهلك، فضلاً عن عدم اشتراط توقيع البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمنح المفتشين صلاحيات أوسع للرقابة والتحقق. غير أن المبادرات الثلاث لا تزال في اللجان المختصة ولم تحقق تقدماً تشريعياً.

وتتزايد التساؤلات مع كشف التقرير عن إرفاق رسالتين جانبيتين غير منشورتين بوثائق الاتفاق التي أحالها ترمب إلى الكونغرس، من دون الكشف عن مضمونهما، ما يثير علامات استفهام حول التفاهمات المرافقة للصفقة.

وفي المقابل، يدافع مؤيدو الاتفاق عنه باعتباره فرصة تجارية للشركات الأميركية، وأداة لمنع الصين وروسيا من توسيع نفوذهما في البرنامج النووي السعودي. وفيما لا تزال ترتيبات الرقابة الدولية بانتظار استكمال موافقة مجلس محافظي الوكالة الذرية، تقترب مهلة المراجعة من نهايتها، بما قد يتيح دخول الاتفاق حيز التنفيذ دون قرار بالرفض.

وهكذا، تفتح واشنطن أمام الرياض مساراً نووياً طويل الأمد، بينما تبقى الضمانات والقيود على التخصيب موضع خلاف، في صفقة تكشف مجدداً تغليب المصالح الاستراتيجية والتجارية الأميركية على مخاطر الانتشار النووي في المنطقة.